معوقات الإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا

أ. م .د سعد علي حسين[*] الباحث: علي سعدي عبد الزهرة[**]

المقدمة:

هناك معوقات داخلية وخارجية شكلت عائق في تحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا، إذ نجد ظاهرة البداوة السياسية تتحكم في سلوك رجل السياسة، وأن النزعة العشائرية مازالت هي الغالبة على المجتمع الموريتاني، لدرجة أن المختصين في الشأن الموريتاني أطلقوا على الديمقراطية في موريتانيا بالديمقراطية القبلية، وعندما حاول الرئيس (المختار ولد داده) العمل على علوية الدولة على القبيلة، كان للقبيلة رأي أخر بإحداث انقلاب عسكري على المؤسسات الدستورية، ونتيجة لذلك استمر حكم العسكر في السلطة حتى عام ١٩٩١م، وحتى بعد الانفتاح الديمقراطي ظل العسكر يمارس السلطة بطريقة غير مباشرة مما سبب أزمة في الشرعية وضعف المشاركة السياسية وحال من عدم الاستقرار الاقتصادي، مما دفع الحكام الموريتانيين إلى الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى من أجل مواصلة النمو الاقتصادي في البلاد، وكان ذلك ذريعة لتدخل الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية في الساحة السياسية الموريتانية، وعلى ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى اربع محاور، تناول المحور الأول مفهوم الإصلاح السياسي والدستوري، بينما تناول المحور الثاني محاور الإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا أما المحور الثالث فقد تناول المعوقات الداخلية للإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا، في حين استعرض المحور الرابع المعوقات الخارجية للإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا.

---

[*] كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

[**] كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

المحور الأول: مفهوم الإصلاح السياسي والدستوري.

يرى بعض الباحثين أن الإصلاح السياسي يترادف في مفهومه مع التجديد باعتباره عملية عقلية فكرية مستمرة يتواصل من خلالها الحاضر والمستقبل وتتقاطع عندها جملة من الخيارات الفكرية والاستراتيجية المطروحة في حوارات دائمة وحركات دورية تتجه الى اختيار الأنسب والأصلح من هذه الخيارات، وان عملية الإصلاح عملية شاملة تتطلب جهود الجميع في مواقعهم واستيعاب الطاقات والقدرات[١].

ويمثل الإصلاح السياسي الخطوة الأولى لعملية التحول الديمقراطي، فالإصلاح يخلق الظروف والمناخ المناسب والملائم لعملية التحول الديمقراطي، اي الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي والتحول في الأهداف والعمليات التي تؤثر على ممارسة السلطة السياسية، وبذلك يشكل الإصلاح السياسي ((مجموعة من الإجراءات للانتقال إلى نظام سياسي فعال عبر الأدوات القانونية بهدف زيادة القدرة والفعالية على التعامل مع المتغيرات والاشكاليات الجديدة التي تطرأ على النظام السياسي))[٢]، وبذات النحو يفضي الإصلاح السياسي إلى إدخال تعديلات على النظام السياسي من اجل خلق مزيداً من الديمقراطية، لاسيما في مجال الحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية، مع العمل على تعديل الإطار الدستوري ليناسب متطلبات الإصلاح[٣]، ومسؤولية الإصلاح تقع على عاتق الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة أي تكون المسؤولية مشتركة من اجل بناء نظام ديمقراطي يسمح بالتداول السلمي للسلطة مع وجود دستور دائم يحدد مهام ومسؤوليات كل مؤسسة[٤].

---

[١] عقيل الخفاجي، الفساد والإصلاح (الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي)، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١١.

[٢] د. عيسى عبد الباقي، الصحافة والإصلاح السياسي(دراسة في تحليل الخطاب)، القاهرة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٧،ص١٣-١٤.

[٣] عبدالغني نصر علي الشميري، سياسات الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم والمصالح، بيروت، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص٤٣.

[٤] المصدر نفسه، ص٤٠.

وإن جوهر الإصلاح السياسي يتمثل في بناء نظام سياسي تعددي يمثل جميع ابناء الشعب الواحد بغض النظر عن قوميتهم ودينهم وجنسهم وبعيداً عن أي شكل من أشكال الاستبداد، واطلاق الحقوق والحريات، والفصل الفعلي بين السلطات، وإقامة دولة القانون، أي تحويل المجتمع إلى دولة قانون، يتمتع فيها جميع المواطنين بالحرية التي ينشدونها[٥].

ومن شروط الإصلاح السياسي، إن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إصلاحاً او علة تحتاج إلى دواء، وأن يكون التغيير نحو الأفضل فتسود العدالة محل الظلم والطغيان، والحرية محل الاستبداد، والأمن محل الخوف، والاستقرار محل الفوضى، والتعليم محل الأمية، وكذلك إن يكون الإصلاح ذا صفة استمرارية نحو الافضل[٦].

وأن غاية الإصلاح السياسي هو التعديل فقط مع الإبقاء على الأصل، والتغيير من وضع سيئ إلى وضع أحسن، كما أنه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لأنها تؤثر وتتأثر بالحياة السياسية، على أن يتسم بأسلوب تدريجي لمواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات السياسية حتى تتحقق النتائج المرجوة[٧]، كما لا يمكن للإصلاح السياسي إنّ يتم أو ينجح بدون وجود استراتيجية قريبة وبعيدة المدى وذلك لان الإصلاحات لا تعبر عن معناها الحقيقي اذا لم تكن ناتجة عن تخطيط منظم وتدريجي، والغاية من ذلك كله تحديث هياكل الدولة وإصلاح مؤسساتها عبر

---

[٥] ابراهيم محمد عزيز، اشكالية الإصلاح في الشرق الاوسط ، السليمانية ، مطبعة رون، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٢٥.

[٦] خلف صالح الجبوري ، الأحزاب السياسية و الإصلاح السياسي في الاردن (جبهة العمل الإسلامي أنموذجاً)، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص٢٦-٢٧.

[٧] سمير باهي، عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، منشورات جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد١٥، ٢٠١٥، ص٣١٧.

إجراء تعديلات دستورية بإلغاء القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية أو حالات الطوارئ الذي تمس المواطن وتنتهك حقوقه وحرياته[٨].

ويرى(عبد الوهاب الكيالي) بأن الإصلاح السياسي هو (تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دوم مساس بأسسها، والإصلاح خلافاً للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، كما إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها) [٩].

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية الإصلاح السياسي بأنه(الركن المرسخ للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الاستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية والقانونية بما يضمن توافقاً عاماً مع الدستور وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديد للعلاقات فيما بينها) [١٠]، وكذلك عرفِ الإصلاح السياسي بأنه (الانتقال بالمجتمع والدولة والفرد من الوضع السياسي القائم المأزوم إلى وضع سياسي أفضل ومرتبة أعلى، بما يضمن تحقيق الصالح العام للفرد والدولة والمجتمع) [١١].

ومن جانبنا يمكن أن نعرف الإصلاح السياسي بأنه عملية تهدف إلى تبنى الديمقراطية كنموذج في الحكم، عن طريق الانتقال التدريجي البطيء ومن قبل الفئة الحاكمة نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية، بحيث يتم الاعتماد على دستور جديد يضمن الحقوق

---

[٨] خلف صالح الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٢٧-٢٨.

[٩] د. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، ١٩٧٩، ص٢٠٦.

[١٠] نقلاً عن سمير باهي، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٦.

[١١] أحمد فايق دلول، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي الحديث دراسة مقارنة على كل من الأفغاني وعبده ورضا، أوراق نماء ١٤٨، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٧ ص٣.

والحريات للمواطنين والتعددية الحزبية والفصل بين السلطات والتداول السلمي للسلطة.

أما الإصلاح الدستوري فهو(عملية تتضمن إعادة صياغة وتعديل الدستور بطريقة تجعله مراجعة دستورية حقيقية، ويحدث هذا نتيجة تطورات وتحولات تشهدها المجتمعات، وذلك من أجل الوصول به ليكون أكثر ملاءمة ومواءمة لعملية التحول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية، وتكريس دولة القانون) [١٢].

وقد تحدث (مايكل كارمن) في كتابه (آلة تعمل من تلقاء نفسها: الدستور في الثقافة الامريكية) في معرض حديثه عن رؤية أرسطو حول الإصلاح الدستوري وقال: (أن إصلاح دستور ما يواجه صعوبات لا تقل عن تلك التي تواجه كتابة دستور جديد)، وأن الغاية من الإصلاح الدستوري هو تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، تلك العلاقة دائما في تجدد وتطور مستمر والتي ينبغي ان تتماشى مع طموحات الشعب، وذلك لتفادي أي صدام ومواجهة يمكن أن تحدث في أطار تلك العلاقة[١٣].

والإصلاح الدستوري يعني العمل على صياغة دساتير جديدة، أو ادخال تعديلات على الدساتير القديمة، ويعد مطلباً يطرح دوماً من قبل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة من أجل نظام سياسي ديمقراطي يتواكب مع الواقع القائم، كما يهدف الإصلاح إلى تصحيح وسد الثغرات التي يعاني منها النص الدستوري بما يتضمنه من اختلالات خطيرة تؤدي إلى تدهور العلاقة بين المؤسسات السياسية والتي تحول دون إقامة نظام سياسي فعال[١٤].

---

[١٢] جلطي منصور، الإصلاحات الدستورية كآلية للانتقال الديمقراطي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٧، ص٣٠.

[١٣] نقلاً عن جلطي منصور، الطبيعة الاجتماعية للإصلاح الدستوري، مجلة الحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبن خلدون/تيارت، الجزائر، المجلد٢، العدد٤، تشرين الأول٢٠١٦،ص١٠٨.

[١٤] زروال سهام، الإصلاح الدستوري في تونس بعد عام ٢٠١١:السياقات والرهانات الجديدة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر، العدد ١٤، كانون الثاني٢٠١٧، ص٤٦٦.

واصبح الإصلاح الدستوري حاجة ملحة وضرورية وخاصة في دول عالم الجنوب، لان الدستور لم يعد يحتوي فقط على نصوص دستورية سياسية بل اصبح دستوراً شاملاً يحتوي على نصوص تنظم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى القضايا التي كان ينظمها القانون العادي، وينبغي ايضاً تنقيح المواد والنصوص الدستورية استجابة للواقع المعاصر، وذلك لان معيار الحكم الرشيد يعتمد على دستور عصري وهو ما يؤدي إلى استقرار مجتمعي[١٥].

ويستهدف الإصلاح السياسي والدستوري الآتي[١٦]:

١. الفصل شبه التام بين المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية، والحد من سلطة رئيس الجمهورية وذلك عن طريق تحديد ولاية الرئيس بولايتين فقط.

٢. ضمان التعددية الحزبية في الحياة السياسية والسماح لها بمزوالة النشاط السياسي وفق النصوص الدستورية وأن يصدر القانون بشأن ذلك، وعدم احتكار السلطة من قبل طرف على حساب طرف اخر، ويتولى السلطة من يحصل على اكبر عدد من الأصوات في الانتخابات .

٣. التداول السلمي للسلطة عن طريق إقامة انتخابات دورية نزيهة تضمن الممارسة الديمقراطية.

٤. ضمان حرية الراي والتعبير والتجمع والصحافة وحماية الحريات الفردية وفق النصوص الدستورية.

٥. احترام حقوق الأقليات والسماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعدم وضع عراقيل تمس من حقوقهم.

المحور الثاني: ملامح الإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا.

---

[15] T. Ya. Khabrieva, Constitutional Reforms in the Modern world, Moscow, Institute of legislation and comparative Law, 2015 ،P270 .

[١٦] عبد النبي العكري، منتدى الإصلاح الدستوري في الديمقراطيات العربية، مدريد، معهد فريدي، ٢٠١٢/٤/١٢،ص١-٢.

شهدت موريتانيا في ١٢تموز من عام ١٩٩١م استفتاء على دستور جديد، وتمت الموافقة عليه من قبل الشعب بنسبة تتجاوز (٩٧%) من الأصوات، وتضمن الدستور ديباجة و(١٠٤) مادة، وكان ذلك بمثابة إعلان ميلاد الجمهورية الموريتانية الثالثة، والمهم هو أن دستور عام ١٩٩١م نص على دمقرطة الحياة السياسية عبر إقرار التعددية الحزبية، ومنح العديد من الحقوق والحريات العامة، ومبدأ الفصل بين السلطات والتداول السلمي على السلطة ويكون ذلك عبر الانتخابات، وأتاح هذا الدستور المشاركة السياسية لجميع افراد الشعب بعدما كانوا موزعين بين فريقين، الأول ينشط ضمن النظام الحاكم والثاني فضل النشاط السري، كما ظهرت الدعوة لأول مرة إلى دولة القانون، وبعد أن دخل الدستور حيز التنفيذ بدأت ملاح دولة القانون تظهر على الساحة السياسية الموريتانية[١٧].

وفيما يتعلق بتلك الإصلاحات السياسية والدستورية، أكدت ديباجة الدستور على أن حق المساواة والحقوق والحريات السياسية للإنسان مضمونة، وفي المادة العاشرة تم التأكيد على حرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية التجارة والصناعة، وحرية الرأي والتفكير، وحرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة سياسية ونقابية يختارونها[١٨]، ونصت المادة (١١) على التعددية الحزبية، بعدما نصت على حرية ممارسة الأحزاب والتجمعات السياسية لنشاطها، شرط احترام المبادئ الديمقراطية وأن لا تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الأمة والجمهورية، وتساهم الأحزاب السياسية والتجمعات السياسية في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها، ويحدد القانون شروط إنشاء وسير وحل الأحزاب السياسية[١٩].

---

[١٧] د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٤٢٠-٤٢١.

[١٨] الديباجة والمادة(١٠)، دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية المصادق عليه في الاستفتاء الشعبي يوم ١٢يوليو والصادر بالأمر القانوني رقم (٠٢٢-٩١) بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩١م، الجريدة الرسمية العدد٧٥٣، بتاريخ٣٠ يوليو ١٩٩١م.

[١٩] المادة(١١) من الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١م.

وفي ٢٥ تموز/يوليو من عام ١٩٩١م صدر قانون الأحزاب السياسية برقم(٩١-٠٢٤)، وحدد الشروط والإجراءات التي يجب توفرها في أي تنظيم يرغب في الاعتراف به على أساس أنه حزب سياسي، ويتكون هذا القانون من (٣١) مادة، ولم يفرض شروطاً صعبة أمام تكوين الأحزاب السياسية، فيكفي لتكوين حزب أن يقوم عشرون شخصا على الأقل بالإجراءات المطلوبة لدى وزارة الداخلية، كما أن القانون لم يعط وزير الداخلية حق حل الحزب الذي يكون من اختصاص مجلس الوزراء وبقرار مسبب، ويحق للطرف المعني الطعن فيه أمام المحكمة العليا[٢٠].

وفيما يتعلق بالمؤسسات الدستورية، فقد أكد دستور عام ١٩٩١م على مبدأ الفصل بين السلطات، ويتكون النظام السياسي في موريتانيا بعد الإصلاحات الدستورية من المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد أوكلت المؤسسة التنفيذية إلى (رئيس الجمهورية) والوزير الأول والحكومة، ويعد رئيس الجمهورية حسب المادة (٢٣,٢٤) (رئيس الدولة وحامي الدستور وهو الذي يجسد الدولة ويضمن بوصفه حكما السير المضطر والمنتظم للسلطات العمومية، وهو الضامن للاستقلال الوطني ولحوزة الأراضي، على أن يكون دينه الإسلام)[٢١].

وفيما يتعلق بالمؤسسة التشريعية، فقد أوكلت إلى (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ)، وينتخب الأول من قبل الشعب مباشرة ولمدة (٥) سنوات، بينما ينتخب الثاني لمدة ست سنوات وبطريقة الاقتراع غير المباشر[٢٢]، وتتمتع تلك المؤسسة باختصاصات عديدة منها الرقابة والتشريع وحق اقتراح القوانين، والمصادقة على مشاريع القوانين وتعديلها، كما تتمتع بصلاحية مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة والميزانية الملحقة وتتلقى تقريراً عن النفقات كل ستة أشهر، وهناك سلطات أخرى مثل إعلان حالة الحرب

---

[٢٠] محمد محمود ولد محمد، ظاهرة التعددية السياسية في موريتانيا (دراسة علمية تحليلية)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٩١.

[٢١] المادة(٢٣)،(٢٤) من الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١.

[٢٢] المادة (٤٦)،(٤٧) من الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١.

وتمديد حالة الطوارئ، وتعيين أعضاء في المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء، ويعتبر رئيس مجلس الشيوخ هو من يخلف رئيس الجمهورية في حالة شغور المنصب أو وجود مانع نهائي أقره المجلس الدستوري[٢٣].

وفيما يتعلق بالمؤسسة القضائية، فقد نصت المادة(٨٩) بأن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية، ورئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال القضاء ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه، ويعد (المجلس الدستوري)[□] أهم مؤسسة قضائية في الدولة، ومن اختصاصاته السهر على صحة انتخاب رئيس الجمهورية وينظر في الدعاوى ويعلن نتائج الاقتراع، ويبت في صحة عضوية انتخاب النواب والشيوخ، ويسهر على صحة عمليات الاستفتاء ويعلن نتائجها[٢٤]، كما تقدم للمجلس الدستوري القوانين النظامية قبل إصدارها والنظم الداخلية لمجلس النواب والشيوخ قبل تنفيذها وذلك للبت في مطابقتها للدستور، ولرئيس مجلس الشيوخ وثلث نواب الجمعية الوطنية وثلث أعضاء مجلس الشيوخ تقديم القانون قبل إصداره للمجلس الدستوري وفي الحالات الوارد ذكرها سابقاً على المجلس الدستوري أن يبت فيها لمدة شهر، ألا أنه بناءاً على طلب من رئيس الجمهورية وفي حالة الاستعجال تخفض هذه المدة إلى ثمانية أيام، وأن قرارات المجلس الدستوري غير قابلة للطعن[٢٥].

---

[٢٣] منى جلال عواد، النظام السياسي الموريتاني دراسة سياسية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،، ص٨٦.

[□] يتكون المجلس الدستوري من ستة (٦)أعضاء يتم انتخابهم لمدة(٩) سنوات غير قابلة للتجديد، على أن يتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل(٣)سنوات، ويعين رئيس الجمهورية ثلاثة(٣) أعضاء ويعين رئيس الجمعية الوطنية(٢)أثنين، ويعين رئيس مجلس الشيوخ عضواً واحداً، ولا يجوز أن ينتمي أعضاء المجلس الدستوري إلى الهيئات القيادية للأحزاب السياسية كما أنهم يتمتعون بالحصانة البرلمانية، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء المعينين، ولرئيس المجلس صوت مرجح في حالة تعادل الأصوات. المادة (٨١) من الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١م.

[٢٤] المواد (٨٩)،(٨٣)،(٨٤)،(٨٥) من الدستور الموريتاني الصادر عام ١٩٩١م.

[٢٥] منى جلال عواد، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

وفي عام ٢٠٠٦م تم تعديل دستور عام ١٩٩١م لثمانية مواد، والتي حددت مدة رئيس الجمهورية لمدة خمسة سنوات بعدما كانت ست سنوات بالإضافة إلى تحديد الولايات الرئاسية بفترتين بعدما كانت مالا نهاية وجعل هذه المادة جامدة غير قابلة للتعديل، وكذلك تعارض مهام رئيس الجمهورية مع الانتساب إلى الهيئات القيادية للأحزاب السياسية، وذلك بنص المادة (٢٧) (تتعارض مهمة رئيس الجمهورية مع ممارسة أي وظيفة عمومية أو خصوصية ومع شغل منصب قيادي في أي حزب سياسي)[٢٦].

وفي عام ٢٠١٢م تم تعديل دستور عام ١٩٩١م للمرة الثانية في(١٦) مادة، بعد أن وافقت الجمعية الوطنية على هذه التعديلات التي تم التوافق عليها بين الأغلبية الحاكمة وجزء من المعارضة، ومن أهم المواد التي تم تعديلها المادة(٢) ونصت بعد التعديل على أن (الشعب هو مصدر كل سلطة، والسيادة الوطنية ملك للشعب الذي يمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين وبواسطة الاستفتاء، ولا يحق لبعض الشعب ولا لفرد من أفراده أن يستأثر بممارستها، وتكتسب السلطة السياسية وتمارس وتنقل في إطار التداول السلمي وفقاً لأحكام هذا الدستور، وتعتبر الانقلابات وغيرها من أشكال تغيير السلطة المنافي للدستور جرائم لا تقبل التقادم، ويعاقب أصحابها والمتمالئون معهم سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين بموجب القانون، لكن هذه الأفعال لا تكون محل ملاحقات إذا كان قد تم ارتكابها قبل تاريخ نفاذ هذا القانون الدستوري)، ونصت المادة (١٣) بعد التعديل على (عدم جواز إخضاع أي أحد للاسترقاق أو لأي نوع من أنواع تسخير الكائن البشري أو تعريضه للتعذيب أو للمعاملات الأخرة القاسية أو

[٢٦] المادة (٢٦)،(٢٧)، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، القانون الدستوري رقم (٢٠١٤-٢٠٠٦)، الجريدة الرسمية، العدد رقم ١١٢٢، السنة٤٨، ١٥يوليو٢٠٠٦.

اللاإنسانية أو المهنية، وتشكل هذه الممارسات جرائم ضد الانسانية ويعاقب القانون بهذه الصفة)[٢٧].

ونصت المادة(٤٢) بعد التعديل على أن (يحدد الوزير الأول سياسة الحكومة تحت إشراف رئيس الجمهورية، ويقدم الوزير الأول برنامجه أمام الجمعية الوطنية في أجل أقصاه شهر واحد بعد تعيين الحكومة ويلتزم بمسؤولية الحكومة عن هذا البرنامج، ويوزع الوزير الأول المهام بين الوزراء)، ونصت المادة (٨١) بعد التعديل على زيادة (عدد أعضاء المجلس الدستوري إلى تسعة أعضاء وينتخبون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، على أن يتم تجديد ثلث أعضاء هذا المجلس كل ثلاث سنوات، ويعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء ويعين رئيس الجمعية الوطنية ثلاث أعضاء ويعين رئيس مجلس الشيوخ عضوين، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري من بين الأعضاء، على أن لا يقل عمر العضو في المجلس الدستوري عن (٣٥)سنة)، ونصت المادة(٩٦) بعد التعديل على أنه(لرئيس الجمهورية أن يستشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كل مسالة ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي تهم الدولة)[٢٨].

وفي عام ٢٠١٧م تم تعديل دستور عام ١٩٩١م للمرة ثالثة وذلك بعد عرض هذه التعديلات على استفتاء من قبل الشعب، وكانت نتيجة الاستفتاء لصالح التعديلات ب(٨٥%)، ومن أهم هذه التعديلات المادة(٨) ونصت بعد التعديل على ان الرمز الوطني هو علم يحمل رسم هلال ونجم ذهبي اللون على خلفية خضراء وعلى جانبيه شريط أفقي مستطيل أحمر اللون، بعد أن كانت هذه المادة قبل التعديل باعتبار الرمز الوطني هو علم أخضر يحمل رسم هلال ونجم ذهبيين، ومن أهم الفقرات المعدلة دستورياً الغاء مجلس الشيوخ وتخول الصلاحيات التي كانت تمارسها للجمعية الوطنية، إذ نصت المادة (٢٩) على ان تحذف عبارة مكتب مجلس الشيوخ ورئيس المجلس

---

[٢٧] المادة(٢)،(١٣)، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، القانون الدستوري رقم (٠١٥-٢٠١٢)،الجريدة الرسمية، العدد رقم١٢٦٢، السنة٥٤، ٢٠مارس ٢٠١٢.

[٢٨] المادة(٤٢)،(٨١)،(٩٦) من الدستور الموريتاني لعام ١٩٩١م والمعدل لعام ٢٠١٢م.

الإسلامي الأعلى وتحل محله عبارة مكتب الجمعية الوطنية ورئيس المجلس الأعلى للفتوى والمظالم، والمادة(٣١) تحل عبارة رئيس الجمعية الوطنية محل عبارة رؤساء الغرفتين[٢٩].

ونصت المادة(٤٠) بعد التعديل على أنه في حالة شغور أو مانع اعتبره المجلس الدستوري نهائياً يتولى رئيس الجمعية الوطنية نيابة مهام رئيس الجمهورية لتيسير الشؤون الجارية، ويتولى رئيس المجلس الدستوري نفس النيابة في حال وجود مانع نهائي لرئيس الجمعية الوطنية، ونصت المادة(٦٨) على ان تصادق الجمعية الوطنية على مشاريع القوانين المالية، وإذا لم تصوت الجمعية الوطنية على الميزانية خلال(٦٠) يوماً، وفي حال لم تتم المصادقة على الميزانية عند انقضاء هذه المدة يقرها رئيس الجمهورية تلقائيا بأمر قانوني على أساس إيرادات السنة المنصرمة، ونصت المادة (٨١) بعد التعديل على ان يتكون المجلس الدستوري من تسعة أعضاء و ينتخبون لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، وأن يتم تجديد ثلث أعضاء هذا المجلس كل ثلاث سنوات، ويعين رئيس الجمهورية خمسة أعضاء أحدهم بناء على اقتراح من زعيم المعارضة الديمقراطية، ويعين الوزير الأول عضوا واحدا، ويعين رئيس الجمعية الوطنية ثلاثة أعضاء، اثنان منهم يقترح أحدهما ثاني حزب معارض من حيث ترتيب الأحزاب المعارضة الأكثر عدداً من النواب في الجمعية الوطنية، ويقترح الثاني ثالث حزب معارض حسب نفس الترتيب[٣٠].

ونصت المادة(٨٦) بعد التعديل على ان يقدم للمجلس الدستوري القوانين النظامية قبل إصدارها، والنظام الداخلي للجمعية الوطنية قبل تنفيذه وذلك للبت في دستوريتها، وكذلك لرئيس الجمهورية ولرئيس الجمعية الوطنية ولثلث نواب الجمعية الوطنية تقديم القانون قبل إصداره للمجلس الدستوري، وعلى المجلس الدستوري أن يبت في مدة شهر واحد، وفي حالة الاستعجال تخفض هذه المدة إلى ثمانية أيام، ونصت المادة (٩٤)

---

[٢٩] المواد(٨)،(٢٩)،(٣١)، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، القانون الدستوري رقم(٠١٢و٠٢٢-٢٠١٧)، الجريدة الرسمية، العدد ١٣٩٣مكرر، السنة٥٩، ١٥ أغسطس ٢٠١٧.

[٣٠] المواد(٤٠)،(٦٨)،(٨١) من الدستور الموريتاني لعام ١٩٩١م والمعدل لعام ٢٠١٧م.

على ان يكون لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للفتوى والمظالم ويتشكل من تسعة أعضاء، ويعين رئيس الجمهورية رئيس وأعضاء المجلس لمدة أربعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويكلف هذا المجلس بإصدار الفتاوى ويستقبل مطالب المواطنين المتعلقة بخصومات عالقة، وليس للمجلس أن يتدخل في نزاع معروض أمام محكمة ولا أن يشكك في تأسيس حكم قضائي[٣١].

وقد أصدرت الدولة عدة قوانين بعد عام ١٩٩١م تخص الإصلاح السياسي والدستوري ومن هذه القوانين، قانون الأحزاب السياسية، وقانون منظمات المجتمع المدني، وقانون حرية الصحافة، وقانون الانتخابات، إلا أن سلسلة الانقلابات العسكرية ظلت مستمرة حتى عام ٢٠٠٨م، وهيمنة الحزب الحاكم الذي يتشكل بعد كل انقلاب على المؤسسات الدستورية جعل من الإصلاحات السياسية والدستورية غير شرعية[٣٢].

المحور الثالث: المعوقات الداخلية للإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا.

تم تقسيم هذا المحور إلى ثلاثة فروع، الفرع الأول يتناول المعوقات الاجتماعية والاقتصادية، بينما يتناول الفرع الثاني المعوقات السياسية والدستورية، أما الفرع الثالث فيتناول هيمنة المؤسسة العسكرية.

الفرع الأول: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية:

أولا: المعوقات الاجتماعية:

أن النزعة العشائرية مازالت هي الغالبة على المجتمع الموريتاني، فالولاء للقبيلة لا زال يسيطر على العقلية الموريتانية، وظلت نسبة الموالين للدولة أقل من نسبة الموالين للقبيلة،

---

[٣١] المادة(٨٦)،(٩٤) من الدستور الموريتاني لعام ١٩٩١م والمعدل لعام ٢٠١٧م.

[٣٢] محمد الأمين ولد محمد ابريهمات، الدولة المدنية في موريتانيا في اصل القطعية بين المجتمع والدولة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٤٧٢، حزيران٢٠١٨، ص٧٦.

لذا فالسائد عند المجتمع الموريتاني هو ظاهرة عدم الإيمان بمفهوم الدولة وهي ظاهرة ترجع جذورها إلى العهد الاستعماري، لأن الدولة في التصور الموريتاني قبل مرحلة الاستقلال نظام استعماري، وأن القبيلة هي نظام وطني، كما أن المواطن يجد حمايته عند القبيلة أكثر من الدولة، وبالتالي تعد هذه الظاهرة من معوقات الإصلاح السياسي[٣٣].

وأدركت السلطة السياسية منذ بداية السبعينات كيف تتعامل مع ظاهرة القبيلة بشكل مباشر، بعد أن استطاعت القبيلة من فرض نفسها كواقع لا يمكن تجاوزه، فقامت السلطة باحتضان مشايخ القبائل قصد ضمان ولاء الأتباع، ومنحهم الامتيازات الاقتصادية، وفضلت شراء الولاء على القمع، لأن النخبة الحاكمة تدرك جيدا بأن كل معركة تخوضها الدولة ضد القبيلة ستكون هي الخاسرة وستربح القبيلة المعركة، فكان الإذعان ثمناً للولاء، لذلك تعامل رئيس الجمهورية (المختار ولد داده) بشكل صريح مع القبيلة واستعان بها لمحاصرة معارضيه، وكان يمنح شيوخ القبائل مكانة تشريفية ويستدعيهم لكل اجتماع سياسي، وبمجرد أن تبنى الرئيس (المختار ولد داده) مشروع الدولة العليا على مشروع القبيلة وتخلى عن القبيلة وتجاوزها، جاء العسكر إلى السلطة بمساندة القبيلة التي ظلت هي المسيطرة على الحياة السياسية إلى يومنا هذا وأن كانت سيطرتها غير مباشرة[٣٤].

وأن الحضور القبلي في الممارسة السياسية له دور كبير عبر توزيع المناصب في أعلى الهرم الوظيفي للدولة، مما دفع بعض الباحثين إلى إطلاق تسمية الديمقراطية القبلية على التجربة الديمقراطية الموريتانية، بالرغم من مهاجمة المثقفين الموريتانيين لظاهرة تسييس القبيلة، إلا أن أكثرهم متفق على أن للقبيلة مزايا اجتماعية واقتصادية تبرر الاعتراف لها بحق الحياة، وأن القلق الذي ينتاب المثقف الموريتاني مبعثه بالدرجة الأولى تسييس

---

[٣٣] د. أسعد طارش عبد الرضا، الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة، بغداد، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٢٦٧، وايضاً د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨-٢٣٩.

[٣٤] د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨-٢٤٠.

القبيلة وليس حضور القبيلة في الواقع الاجتماعي، ويرى المثقفون الموريتانيون بأن القبيلة هي جزء من ماضي موريتانيا ولها مبرر للبقاء في حاضرها، وليس هناك من يتمنى زوال القبيلة[٣٥]، لذلك ظلت القبيلة هي سيدة الموقف على الصعيد السياسي، إذ نشأت الجماعات السياسية على قاعدة الانتماء القبلي والتحالف القبلي، مما احدث صراعات بين القبائل التي اصبحت لها احزاباً تمثلها في السلطة من أجل المكانة الاجتماعية على القبائل الاخرى، كما أن العلاقات الاجتماعية تحددها مفاهيم قبلية بائدة[٣٦].

ومن معوقات الإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا هي ظاهرة (الرق)، ويعد الاخير تقليداً تاريخياً في موريتانيا يأخذ بالأساس شكل الاستعباد، والذي يكون فيه الرقيق البالغون وأطفالهم مملوكين لأسيادهم[٣٧]، ويؤكد أغلبية الباحثين الموريتانيين أن نظام الرق لا زال يمارس بشكل فعلي في جميع أنحاء موريتانيا، وأن القوانين التي اصدرتها الحكومات المتعاقبة تبقى حبر على ورق، ويؤكدون على أن القضاء على العبودية يرتبط بتوعية المجتمع وأقناع الزعامات القبلية والدينية بالمشاركة في حملات نبذ العبودية وممارسات الاسترقاق[٣٨].

---

[٣٥] د. أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٨-٢٦٩، وايضاً د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٦-٢٣٧.

[٣٦] أبراهيم علاء الدين، الديمقراطية وصراع القبائل في موريتانيا، على موقع الحوار المتمدن، r=0&www.m.ahewar.org/s.asp?aid=143344، ٢٠١٤/٨/٨.

[٣٧] ((الحراطين)).. مكون موريتاني يقاوم استمرار عقلية الرق، صحيفة العرب اللندنية، العدد ٩٩٠٧، ٢٠١٥/٥/٤.

[٣٨] الحكومة الموريتانية: جهود القضاء على العبودية متواصلة، صحيفة العرب لندنية، العدد ١٠٨٣٩، ٢٠١٧/١٢/١١.

وفي السياق ذاته اشتكى ميثاق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية (للحراطين)[□]، من بقاء الاتفاقيات والقوانين المتعلقة بإلغاء الرق والمصادقة عليها من طرف الحكومات الموريتانية حبراً على ورق، وطالبوا الحكومة باتخاذ التدابير العاجلة للتكفل بالضحايا(الرق) ودمجهم في المجتمع، وكذلك معالجة آثار العبودية التي مازال الحراطون يعانون منها، كما طالبت بضرورة القيام بالتنفيذ الفعلي للقوانين والتعهدات التي قطعتها الدولة على عاتقها في هذا المجال، إلا أن الرئيس الموريتاني(محمد ولد عبد العزيز) نفى مرات عديدة وجود الرق في موريتانيا، مؤكد (أن العبودية التي يتحدث الكثيرون عنها هي من صنع بعض المتاجرين الذين جعلوا من الرق رأس مال لتجارتهم)[٣٩].

ويقدر مؤشر الرق العالمي لعام٢٠١٤م أن حوالي (١٥٠) الف شخص أو (٤%) بالمئة من سكان موريتانيا ما زالوا عبيدا وهي تحتل أعلى معدل للرق الحديث في العالم المعاصر، وأن العبودية متأصلة في المجتمع الموريتاني وانتشارها يتم ترسيخه من قبل التقليد، إذ يتم ترسيخ وضع العبيد من جيل إلى جيل أخر وهي متجذره في الطبقات الاجتماعية الأدنى، وبالتالي أن القوانين التي صدرتها الدولة بحق (الرق) منذ الاستقلال وإلى الوقت الحاضر مازالت حبر على الورق، وأن عدم تنفيذ تلك القوانين يشكل عائقاً لتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري بسبب عدم قدرة الحكومة من القضاء على هذه

(□) وهم مجموعات الرقيق السود والبيض، مهمتهم القيام بالأعمال المترلية والنشاطات الزراعية وهم تابعين لأسيادهم، وتحتل هذه الفئة الطبقة الأخيرة من السلم الاجتماعي في موريتانيا، وتعاني هذه الطبقة من تهميش في كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة بارتقائهم إلى مستويات أحسن في السلم الاجتماعي. د. حماه الله ولد سالم، تاريخ موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص١٧.

[٣٩] نقلاً عن عبدالله مولود، موريتانيا: ميثاق حقوق الأرقاء يحيي اليوم العالمي لإلغاء الرق ويحتج، القدس العربي، لندن، العدد٩٣٨٦، ٢٠١٨/١٢/٤.

الظاهرة وتنفيذ القوانين التي اصدرتها بحق الرق وانصافهم، وبالتالي يشكل هذا الأمر أزمة اندماج وطني[٤٠].

ومن المعوقات التي تعيق من عملية الإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا هي ظاهرة انتشار الأمية، إذ لا يزال المجتمع الموريتاني يعاني من داء الأمية بالرغم من الدور الكبير التي تقوم به الحكومة في هذا المجال، إذ بلغت نسبة الأمية في عام ١٩٨٨م (٦١%)[٤١]، وفي عام ٢٠٠٨م ارتفع معدل الأمية إلى(٦٩%)، والسبب يعود في ذلك إلى بعد المدارس والرغبة في العمل[٤٢]، لذلك فأن الأمية تشكل هاجسا من شأنه تهمش شرائح عدة في المجتمع عن الحياة السياسية وبالتالي عزلتهم وعدم إدراكهم للعديد من الحقوق والحريات ومن ثم شراء اصواتهم من قبل اصحاب المال السياسي[٤٣].

ثانياً: المعوقات الاقتصادية:

يتسم الاقتصاد الموريتاني بعدم الاستقرار والضعف الشديد والمديونية الخارجية، فضلاً عن التباطؤ الشديد في النمو الاقتصادي وعجز في الميزان التجاري، إذ تعاني الدولة من هدر الأموال الطائلة في العديد من الأمور الشكلية التي لا تحقق من التنمية مبتغاها والسبب الفساد الاداري المستشري في جميع مفاصل الدولة، كما تعاني موريتانيا من التفاوت الاقتصادي الحاد بين المواطنين، إذ نجد انحسار الطبقة الوسطى والاتساع المتزايد للطبقة الدنيا، فالموظفون في القطاع العام يعدون ضمن الطبقة الدنيا في المجتمع نظرا لانخفاض المرتبات والأجور، حيث لا يتجاوز راتب الموظف العادي (١٠٠) دولار أمريكي شهريا، مقابل الارتفاع المستمر لأسعار المواد الاستهلاكية، فضلاً عن تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية التي تمارسها الطبقة الغنية من أجل الحصول على بعض

---

[40] The Global Slavery index, Hope for Children Organization Australia, Australia. 2014,p:68.

[٤١] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، الادارة واشكالية التنمية في موريتانيا دراسة في الإصلاح الإداري ١٩٦٠-٢٠٠٠،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٢٠.

[٤٢] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، موجز قطري موريتانيا، ٢٠١٦، ص٢٢.

[٤٣] سيدي محمد ولد محمد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

التسهيلات في الإجراءات الادارية والجمركية، والتغاضي عن التهربات الضريبية وغيرها من الأمور التي تعوق عمل الدولة[٤٤].

وقد عبر عن هذه الحقيقة الرئيس (معاوية ولد الطايع) واصفاً الحالة الاقتصادية في البلاد عام ١٩٨٥م بقوله(كانت البلاد مقبلة على الاندثار، والتحلل المحققين بسبب انفلات الاوضاع واستشراء الفساد في مناحي حياتنا الاقتصادية والاخلاقية والاجتماعية كافة، فقد تم استتراف موارد ومقدرات البلاد دونما اعتبار للمصلحة العليا للشعب الذي كانت ممتلكاته تختلس بلا حساب وهو يئن تحت وطأة دفع الرشاوي للمتنفذين وتحول المحسوبية دون تساوي الفرص)[٤٥].

ومن التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الموريتانية وتشكل معوق للإصلاح السياسي والدستوري هي ظاهرة الفقر والبطالة والمديونية الخارجية:

١- الفقر: يشكل الفقر عائقاً في تحقيق الإصلاح السياسي بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات المتعاقبة من أجل القضاء على هذه الظاهرة، إذ أن الارتفاع في عدد السكان حال دون تحقيق ذلك، وتشير مختلف الاحصائيات أن الفقر في موريتانيا في حالة تراجع وخاصة في الوسط الحضاري أي العاصمة السياسية والاقتصادية(نواكشوط و انواذيبوا)، لكنه يرتفع في المناطق الزراعية، فقد تراجع الفقر بين سنتي(١٩٩٠و ١٩٩٦م) في المناطق الحضرية من(٥٦,٦%) إلى(٥٤,٣%)، في حين زاد في المناطق الريفية إلى(٧٧%)، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف مستوى الانتاجية في القطاع الزراعي، أما في الوسط الحضاري فيرتبط الفقر بانعدام فرص العمل[٤٦].

---

[٤٤] د. أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢-٢٦٣، وايضاً سيدي محمد ولد محمد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

[٤٥] نقلاً عن أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٣.

[٤٦] خطاري ولد احمد ولد بيه، سياسات محاربة الفقر في موريتانيا، ملتقى دولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة الجزائر، الجزائر، المنعقد يوم ٨و٩ ديسمبر ٢٠١٤، ص٤٨٩، وكذلك يسلم ولد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص١٤-١٥.

وسعت الحكومات المتعاقبة للقضاء على هذه الظاهرة والعمل على تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك باعتماد عدة استراتيجيات وبرامج الوطنية، وكان من المخطط حسب البرامج أن تقل نسبة الفقر بحلول عام ٢٠١٠ إلى (٢٧%) وإلى (١٧%) في عام ٢٠١٥، لكن هذه البرامج لم تكلل بالنجاح، فقد أظهرت الإحصائيات من خلال المسح الدائم لظروف المعيشة للسكان (١٩٩٠-٢٠٠٨م) أن الفقر سجل تراجعاً لكن بوتيرة بطيئة، وبلغت نسبة الفقر في عام ٢٠٠٠م (٥١%)، وفي عام ٢٠٠٤م تراجعت النسبة لتصل إلى (٤٦,٧%)، ثم (٤٢%) في عام ٢٠٠٨م، وبالرغم من التراجع في المعدل إلا أن عدد الفقراء في تزايد مستمر، ووصل عددهم في عام ٢٠٠٨م إلى (١.٣٨٢.٢٠٠)، بينما لم تتجاوز هذه النسبة (١.١٤٦.٠٠٠)في عام ٢٠٠٤م، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة السكانية، وبالتالي فان هذه الظاهرة تشكل معوق للإصلاح السياسي والدستوري في البلاد عبر عدم المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية وشراء اصواتهم من قبل اصحاب المال السياسي[٤٧].

٢- البطالة: سعت الحكومات الموريتانية المتعاقبة منذ التسعينات إلى تبني ترقية العمالة، عبر ايجاد فرص عمل لمواجهة الزيادة السريعة في أعداد العاطلين عن العمل، نتيجة لتزايد أعداد حملة الشهادات، وكثرة الاميين في البلاد، وقد رصدت الدولة والمتمثلة في وزارة التشغيل والدمج والتكوين المهني مبلغ مالياً ب(١,١١٧) مليار أوقية لمواجهة البطالة، والنهوض المهني والتقني في البلاد، خصوصاً بعد اعتراف الحكومة بأن

[٤٧] الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، ٢٠١٥، ص٢٩٢، وايضاً خطاري ولد احمد ولد بيه، دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، عمادة البحث العلمي، القدس، العدد٣، حزيران٢٠١٥، ص٢٠٥.

البطالة في البلاد تراوحت في عام ٢٠٠٤م بنسبة(٢٨,٩%) و(٣١,٥%) في عام ٢٠٠٦م[٤٨].

وأسهمت ظاهرة الجفاف وما لازمها من تصحر في خفض العديد من الأنشطة التي كانت توفر وظائف، وبالتالي نشأ عن هذه الوضعية انتشار البطالة وبشكل سريع، ومن ثم نزوح السكان إلى المراكز الحضرية لاسيما في نواكشوط و انواذيبوا، وبالإضافة إلى ذلك فإن القطاع العام لم يعد قادراً على ايجاد وظائف بأعداد كبيرة، بحكم سياسة الإصلاح الهيكلي التي أخضعت لها البلاد في إطار برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، لاسيماً أن هذا القطاع يمثل المصدر للوظائف وخصوصاً لصالح حملة الشهادات، وبحسب إحصائية عام ٢٠٠٠م بلغت نسبة العاملين (٥٩,٤%)، منهم (٧٨,٦%) من الذكور، مقابل (٤٤,٧%) من الإناث، ومعظمهم من الفئة العمرية (١٥-٥٠ سنة)[٤٩].

وفي عام ٢٠٠٥م إنشات الحكومة الوكالة الوطنية لترقية وتشغيل الشباب والتي بدأت أول أنشطتها بتوظيف (٥٠٠) من حملة الشهادات العاطلين عن العمل[٥٠]، ومع ذلك لا يزال المجتمع الموريتاني يعاني من تلك الظاهرة وإلى وقتنا الحاضر، إذ سجلت نسبة البطالة حسب الإحصائيات في عام ٢٠١٢م نسبة(١٠,١%)، وفي عام ٢٠١٤م ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى(١٢,٨%)، إلا أن هذه الظاهرة ارتفعت في المراكز الحضارية بعدما كانت تلك المناطق تستقبل الأفراد العاطلين عن العمل وبلغت تلك النسبة(١٧,٢%)، بينما بلغت نسبة البطالة في عام ٢٠١٤م في الوسط الريفي (٦,٩%)، وبالتالي فان الارتفاع في نسبة البطالة تشكل عائق في تحقيق الإصلاحات

---

[٤٨] محمد عبدالرحيم بن حمادي، الخصائص الاقتصادية وأزمة البطالة في موريتانيا مقارنة ببعض الدول العربية، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٤٧، ٢٠٠٩، ص١٥٨.

[٤٩] محمد ولد أعمر، تجربة الخوصصة والإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف٠١، الجزائر، العدد٤، حزيران ٢٠٠٥، ص٩١، وكذلك محمد عبدالرحيم بن حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨-١٥٩،.

[٥٠] محمد عبدالرحيم بن حمادي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

السياسية والدستورية في البلاد بسبب عدم قدرة الدولة على استغلال المواد الطبيعية(النفط، الحديد، الذهب...الخ) بشكلها الصحيح وتوظيف اليد العاملة الموريتانية وبالتالي فإن هذا الأمر ينعكس على الشأن السياسي [٥١].

٣- المديونية الخارجية: تعاني موريتانيا من المديونية الخارجية العالية والتي تزيد على ثلاثة مليارات دولار حسب احصاءات عام٢٠١٧م (ينظر الجدول رقم(١)، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧م(٥.٠٢٥)مليار دولار، والسبب المباشر في هذه المديونية المرتفعة جداً هو الفساد الإداري المستشري في جميع مفاصل الدولة والإدارة السيئة والجفاف وحرب الصحراء مع جبهة البوليساريو، وحالة الاضطراب السياسي، وتأتي الصين في مقدمة الدول التي لها ديون على موريتانيا والبالغة نحو(١,٩)مليار دولار، كما تبلغ ديونها للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٤٠٠) مليون دولار، وفي عام (٢٠٠١) تم التوقيع على أتفاق بين الصندوق وموريتانيا يقضي بإعادة جدولة ديونها، وقدم لها قرضاً بقيمة (١٣,٣) مليون دولار، وقد استفادت موريتانيا من مبادرة خفض الديون بالنسبة للدول الفقيرة والأكثر مديونية نتيجة التزامها ببرنامج التصحيح الاقتصادي فتم اعفاؤها من (١,١٠٠) مليار دولار[٥٢].

جدول(١) الدين العام الخارجي في ذمة موريتانيا بالدولار الأمريكي

٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
٤,٢٧٠,٤	٣,٤٠٦,١	٣,١٣٢,١	٢,٣٠٠,٠	٣,١٩٨,٢

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام٢٠١٨، صندوق النقد العربي، ص٣٩٣.

[٥١] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

[٥٢] د. أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤، وايضاً موريتانيا(الناتج المحلي الاجمالي)، البنك الدولي، على موقع الإلكتروني: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=mr، ٢٠١٧.

وبالإضافة إلى ذلك تعاني موريتانيا من القروض غير الميسرة، من أجل تمويل النفقات الرئيسية للاستثمار، وخاصة من دولة الكويت التي تمثل ما يقارب (٢٠%) من مجموعة الديون الخارجية ومازالت تلك الديون مستمرة[٥٣]، وفي عام ٢٠١٨م صرح وزير الاقتصاد والمالية الموريتاني (المختار ولد أجاي) (أن ديون بلاده تمثل (٧٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأن القروض التي حصلت عليها موريتانيا أنفقت في مشاريع وبنى تحتية، وأن هذه البنية التحتية ستسمح ببناء اقتصاد قادر على حل المشاكل التي تعاني منها البلاد)، وأوضح أن (مديونية البلاد وصلت نهاية عام ٢٠١٥م إلى (٣,٨٣) مليار دولار، باستثناء ديون الكويت، وهو ما يمثل (٧٨,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأشار بأن (ارتفاع نسبة الدين راجع إلى قياس الناتج المحلي)[٥٤].

وبالمقابل حذر صندوق النقد الدولي من ارتفاع تلك المديونية، إذ قال (ميتسو هيرو فوروساوا) نائب المدير العام للصندوق في مؤتمر صحفي خلال زيارته إلى نواكشوط (أن ديون موريتانيا مرتفعة إلى حد كبير نسبة إلى حجم اقتصادها، لكنه لحسن الحظ هناك نسبة كبيرة من الديون بشروط ميسرة أو شبه ميسرة، وبالتالي لا تزال أعباؤها في حدود يمكن التعامل معها) وعليه فأن ظاهرة المديونية الخارجية شكلت عائقاً في تحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية في البلاد نتيجة الالتزام بالقيود المفروضة عليها سواء كانت من قبل المؤسسات المالية أو الدول المدينه، ومن ثم تشكل تلك المديونية عائقاً في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي فإن هذا الإمر يؤثر على الإصلاحات السياسية والدستورية[٥٥].

---

[٥٣] الهادي عبدو أبوه، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٥.

[٥٤] نقلاً عن ديون موريتانيا في مستويات قياسية، صحيفة العرب لندنية، العدد١٠٩٠٣، ٢٠١٨/٢/١٧.

[٥٥] نقلاً عن المصدر نفسه.

الفرع الثاني: المعوقات السياسية والدستورية:

أولا: المعوقات السياسية:

تعاني موريتانيا منذ استقلالها وإلى وقتنا الحاضر من عدة تحديات أهمها عدم وجود معارضة حقيقية وطنية قادرة على الوصول إلى السلطة بطريقة سليمة، وكذلك الفساد السياسي والاداري المستشري في جميع مفاصل الدولة، وازمة الشرعية في الحكم بالإضافة إلى ضعف المشاركة الشعبية.

١- غياب المعارضة الوطنية: تعد موريتانيا من أوائل الدول العربية التي شهدت قيام أحزاب سياسية في مرحلة الاستعمار الفرنسي والتي نادت بالاستقلال السياسي كحزب الاتحاد التقدمي الموريتاني، إلا أن هذه التعددية الحزبية توقفت مع قيام الدولة المستقلة إذ سعى الرئيس (المختار ولد داده) إلى ادماج جميع الأحزاب السائدة أنذاك تحت فكرة الحزب الواحد، إلا أن فكرة الحزب الواحد لم تدم طويلاً بعد وصول العسكر إلى السلطة، أي الغاء التحزب أثر انقلاب عام ١٩٧٨م على المختار ولد داده، ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام العسكري بدأت مرحلة الانفتاح الديمقراطي سنة ١٩٩١م والعودة إلى التعددية الحزبية، إلا أن هذه التعددية لم تتمكن من إنجاح حالة الانفتاح الديمقراطي في البلاد ولم تساهم في التعديلات الدستورية بالشكل الذي ينسجم مع تطلعات القوى الوطنية، كما أن أغلبية الأحزاب التي عرفتها موريتانيا مجرد امتداد للحزب الحاكم أما الأحزاب المعارضة فهي ترفض كل ما هو مطروح وترى بأن التغيير لا يمكن أن يحصل إلا إذا تنحى الحاكمون عن سدة الحكم[٥٦].

وتعاني موريتانيا من عدم وجود معارضة حقيقية قادرة على الوصول إلى السلطة والسبب في ذلك يعود إلى غياب الايديولوجية في برامجها السياسية، والتستر على المبادئ والاهداف السياسية بحيث أضحت فقيرة من الناحية النظرية في برنامجها

---

[٥٦] د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢-٢٤٣.

وأطروحتها، الأمر الذي أنعكس على نشاطها الحزبي مما أدى في النهاية إلى غياب الحوار الجاد بين مختلف القوى السياسية المعارضة، وبالتالي أدت هذه الوضعية إلى هيمنة حزب واحد على جميع المؤسسات السياسية في الدولة وهذا الحزب هو حزب الرئيس الحاكم[٥٧]، لذلك تعاني الأحزاب السياسية الموريتانية المعارضة بالمجمل من غياب الثقافة الديمقراطية في الممارسة الميدانية، وانعدام سياسة طول النفس والصبر على الموقف المعارض، أي المعارضة المتماسكة الصبورة التي تتجاوز المحن وتواجه الظروف من دون أن تكل سواعدها عن العمل، والاستفادة من كل هامش تخطأ فيه النخبة الحاكمة، وهجر العمل المؤسسي الذي لا يجبر السلطة الحاكمة على تقديم أي تنازلات للمعارضة الحزبية[٥٨].

وبالإضافة إلى ذلك تعاني الظاهرة الحزبية في موريتانيا من لجوء شخصيات معارضة في السابق إلى كنف الحزب الحاكم قبولاً بمنصب سياسي، وتحول هؤلاء عن مواقفهم السياسية نتيجة إغراءات مادية، بحيث أصبحت المعارضة رافداً اساسياً لتغذية الحزب الحاكم بالأطر والكفاءات، لذلك فأن الغالبية العظمى من الأحزاب المعارضة شكلية وتعاني من غياب للديمقراطية في علاقاتها الداخلية وتذبذب في المواقف[٥٩]، كما أن عدم فوز المعارضة في الاستحقاقات الانتخابية يرجع إلى عدة اعتبارات منها التأثير القبلي، ونجاح النظام في كسب ولاء شيوخ القبائل، وافتقادها إلى خطاب موحد ينطلق من هموم ومشاغل الشعب[٦٠].

٢- الفساد السياسي والاداري: تعاني موريتانيا منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحاضر من مختلف أنواع الفساد على صعيد الادارات العامة، إذ انتشرت سلوكيات الرشوة

---

[٥٧] حماه الله ولد السالم، أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجاً، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة، ٣٠-٣١آذار/ مارس ٢٠١٣، ص ٢٨-٢٩، وايضاً د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

[٥٨] د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره ،ص ٣٩٦.

[٥٩] المصدر نفسه، ص٣٩٧.

[٦٠] محمد محمود ولد محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

واختلاس المال العام والتحايل، وتسخير الثروة الوطنية والوظيفة الحكومية لصالح مارب شخصية أو قبلية، لدرجة ان المواطن الموريتاني اصبح ينظر إلى الوظيفة العامة باعتبارها مجرد وسيلة لجلب المنافع المادية الشخصية، مما افقد الثقة في الادارة الحكومية وخاصة بعد تولى المناصب العليا في البلاد من قبل أشخاص غير مؤهلين لتولى المسؤولية السياسية والادارية وذلك استنادا لاعتبارات روابط قبلية، كما تحولت بعض القبائل إلى روافد يمر عبرها المال العام ليستقر في حوزة فئة قليلة، وليس هذا فحسب بل أمتد الفساد ليطال القضاء الذي أصبح شاهد زور لمن يدفع ثمن الشهادة وهذا يشكل معوق للإصلاح السياسي والدستوري[٦١].

وأن التحدي الذي يواجه الإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا في موضوع الفساد، يكمن في الموظف المتحايل الذي يتقبل الرشوة ومن ثم أصبحت هذه الظاهرة سلوك معتاد من الناحية السياسية والاجتماعية، من خلال الضغط على السلطة من أجل عدم معاقبة الفاسد، والتفاف القبيلة حول أفرادها المدانين و حمايتهم من تكاليف الفساد، ونتيجة لهذه العلاقة بين الموظف الفاسد والقبيلة تم توظيف المال المسلوب في العمل السياسي عبر المشاركة في المناسبات الانتخابية، والفوز بهذه المناسبات وبذلك يأمن الموظف المتحايل من عدم المحاسبة على ما أقترفه بحق المال العام[٦٢]، ولذلك تربعت القبيلة على عرش الدولة الهش عندما اقتضت الواقعية السياسية الاعتماد على الموجود أي النظام القبلي بدلاً من انتظار المفقود أي المجتمع المدني الحزبي الذي مازال في المهد، وبهذا رفع النظام السياسي شعار القبيلة لا تعارض الحاكم، وتمت القطعية التامة مع شعارات محاربة الفساد والقبيلة[٦٣].

---

[٦١] شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا(دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا)، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص٢٦٧، وايضاً د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.

[٦٢] د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.

[٦٣] محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق –الوقائع– آفاق المستقبل، أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، ٢٠١٤، ص٤٠–٤١.

ونتيجة لذلك احتلت موريتانيا في تقرير مؤشر مدركات الفساد والصادر عن منظمة الشفافية الدولية للعام ٢٠١٠م المرتبة(١٤٣) من أصل (١٧٨) (ينظر إلى الجدول رقم(٢)، والسبب الرئيس في ذلك هو حماية المفسدين من قبل النخبة السياسية الحاكمة، وغياب دور البرلمان ووسائل الأعلام ومنظمات المجتمع المدني في محاربة هذه الظاهرة، مما يقوض جهود الحد من الفقر ويفاقم العجز في الفرص الاقتصادية، وكذلك التدفقات الاقتصادية غير المشروعة[٦٤]، وبناء على ما اوضحه الجدول رقم (٢) وبحسب تقرير المنظمة الشفافية الدولية فأن موريتانيا تحتل المرتبة(١٤٤) لعام ٢٠١٨م من ناحية الفساد السياسي، مما يحتاج إلى أرادة من كافة القوى السياسية لمحاربة هذه الظاهرة.

جدول(٢) مركز موريتانيا في مؤشرات الفساد عالمياً

السنة	الدرجة%	الترتيب
٢٠١٠	٢٣	١٤٣
٢٠١١	٢٤	١٤٣
٢٠١٢	٣١	١٢٣
٢٠١٣	٣٠	١١٩
٢٠١٤	٣٠	١١١
٢٠١٥	٣١	١١١
٢٠١٦	٢٧	١٤٢
٢٠١٧	٢٨	١٤٣
٢٠١٨	٢٧	١٤٤

المصدر: نقلاً عن Transparency international secretariat, Available on the website : https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_2018_AR.

[٦٤] أنوار بو خرص، عوامل عدم الاستقرار في موريتانيا، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠١٢، ص٧، وايضاً يعقوب ولد الشيخ محمد، البنية القانونية والمؤسسية لمحاربة الفساد الاداري والمالي في موريتانيا، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد٥، العدد٢، أيلول ٢٠١٤، ص٥٤.

٣. أزمة الشرعية: أن النظام السياسي الموريتاني لا يزال خاضعاً إلى سيطرة القبيلة أو العرق، وهذه الجماعات متقلبة ومتعددة الأوجه وتتغير في كثير من الأحيان، لكنها الوسيلة التي من خلالها يتم الوصول إلى السلطة، لذلك تسعى تلك الجماعات إلى تحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة، فعلى سبيل المثال حكام المقاطعات الذين ينتمون إلى قبيلة تسندهم يشاركون في المناورات السياسية أو الحزبية من دون مراقبة المركز، لذلك نجد أن ظاهرة البداوة السياسية تتحكم في سلوك رجل السياسة وعامل مؤثر في اتخاذ القرار، ودائما تتغلب المصلحة الشخصية على مصلحة الوطن والأمة والتضحية بالمبادئ أسهل من التضحية بالمصالح الآنية والمكاسب المادية والمراكز الادارية والسياسية[٦٥].

كما يعاني النظام السياسي الموريتاني من صراع سياسي داخلي وتناحر فئوي بين كبار الضباط العسكريين مما يجعل التنسيق بين الوزرات في غاية الصعوبة، وبالإضافة إلى ذلك تتعرض القوى الديمقراطية والمعارضة الحقيقية إلى عوائق خطيرة، فالأفراد والجماعات المسيطرة على المؤسسة التشريعية تنتمي دوماً إلى الحزب الحاكم المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل من المشاركة السياسية هي مشاركة تعبئة وذلك لأن الحزب الحاكم يستخدم من أجل الفوز في الانتخابات وسائل الترغيب والترهيب مع وسائل الأعلام لضمان الفوز في الانتخابات سواء كانت على المستوى الرئاسي أم التشريعي، مما يفرغ عملية الإصلاح السياسي والدستوري من جديتها ويفقدها وسيلة من وسائلها وهي المشاركة السياسية[٦٦].

ثانياً: المعوقات الدستورية:

يصنف النظام السياسي الموريتاني على وفق معيار الفصل بين السلطات بأنه نظام (مختلط) أي نظام يجمع ما بين الرئاسي والبرلماني، إلا أن الواقع العملي السياسي

---

[٦٥] أنوار بو خرص، مصدر سبق ذكره، ص٥-٦، وايضاً د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٤.

[٦٦] أنوار بو خرص، مصدر سبق ذكره، ص٦، وايضاً أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩-٢٦٠.

يشير إلى هيمنة رئيس الجمهورية على كافة المؤسسات السياسية، نظراً لتكريس السلطة لصالح الجهاز التنفيذي وبالتحديد رئيس الجمهورية، فرئيس الجمهورية هو المسير الأوحد للبلد والموجه لسياسته، ولا تمتلك الجمعية الوطنية القدرة لإرغامه على الاستقالة، وبالرغم من ذلك هو مسؤول أمام الشعب إلا أن هذه المسؤولية ظلت على الدوام صورة شكلية، كما لا توجد رقابة قانونية على تصرفات رئيس الدولة الذي هو المشرع الأول في الدولة[٦٧].

والنظام السياسي الموريتاني منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحاضر يعمل على وحدانية السلطة، ففي دستور عام ١٩٦١م نجد وحدانية السلطة عبر هيمنة الحزب الواحد الذي يكون رئيس الحزب هو رئيس الدولة، وتجلت هذه الوحدانية في مراحل الانقلابات العسكرية، أذ كانت اللجان العسكرية هي الممثل الوحيد للسلطتين التنفيذية والتشريعية والمعبر الوحيد عن هذه الارادة، وحتى دستور عام ١٩٩١م الذي أقر التعددية الحزبية إلا أنه في نفس الوقت عزز من صلاحيات رئيس الجمهورية، والأمثلة على ذلك نجد أن البرلمان الموريتاني منذ عام ١٩٦٠ وإلى وقتنا الحاضر لم يسقط حكومة ولم يرفض قانون تقدمت به السلطة التنفيذية، وهذا يعني أن البرلمان قد تم تفصيله بحيث لا يقول إلا نعم[٦٨].

ثالثاً: هيمنة المؤسسة العسكرية:

بدء تدخل المؤسسة العسكرية الموريتانية في الحياة السياسية مع أول انقلاب عسكري بقيادة (مصطفى ولد السالك) يوم ١٠تموز/يوليو من عام ١٩٧٨م، وهو التاريخ التي بدأت فيه المؤسسة العسكرية تتدخل في الشؤون السياسية إلى الوقت الحاضر سواء كان التدخل بطريقة مباشر أو غير مباشر، فقد شهدت موريتانيا منذ عام ١٩٧٨م وإلى

---

[٦٧] د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١-٢٣٢.

[٦٨] محمد ولد داده، النظام السياسي الموريتاني واشكالية الشرعية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٢٩، كانون الثاني ٢٠١١، ص٥٥، وايضاً محمد الأمين ولد محمد ابريهمات، مصدر سبق ذكره، ص٧٣-٧٤.

٢٠٠٨م سلسلة من الانقلابات العسكرية (خمسة عشر انقلاب)، لذلك أضحى الجيش محور الحياة السياسية في موريتانيا، إذ جاء العسكر تحت شعار إنهاء حرب الصحراء وتقويم الاقتصاد الوطني وهيكلته من جديد والعودة إلى الديمقراطية التعددية[٦٩]، وقد دخلت موريتانيا منذ استيلاء العسكر على السلطة بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي، إذ تكاثرت التحالفات السياسية وتمزقت القوى السياسية بفعل المؤامرات الداخلية، وتعمقت الصراعات بين فئات المجتمع، مما أدى إلى دخول البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي[٧٠].

ومن العوامل التي أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي هو عدم وضوح مهام تلك المؤسسة، فهي تقوم بمهام مختلفة بين العسكرية والأمنية والتنموية، الأمر الذي أنعكس في العلاقة بين القبيلة الموريتانية والدولة ومؤشرات ذلك عدة بدأ من الانقلاب الأول والذي قام به ضباط عرف عنهم أنهم (معلمين) نقلوا إلى المؤسسة العسكرية حينها لعدم وجود خبرات عسكرية متراكمة متأثرين بأفكارهم التقليدية وانتماءاتهم القبيلة، ونتيجة غضب الضباط المنتمين لشرق موريتانيا ومنهم قائد الانقلاب (مصطفى ولد السالك) لما وصف بالتهميش من قبل أقلية منتمية إلى جنوب موريتانيا ومنهم الرئيس المختار ولد داده، وعلى ضوء ذلك تم وصف الانقلابات من قبل الباحثين بظاهرة(قبيلة الانقلابات) إذ أن معظم الانقلابات كانت لضباط بينهم صلات قبلية أو جهوية[٧١].

وأن ظاهرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا أضحت كآلية وحيدة لإحداث تغير على الصعيد المؤسسات الدستورية وهذا ما يشكل معوق للإصلاح السياسي والدستوري،

---

[٦٩] حمدي عبدالرحمن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا (معوقات بناء الدولة الوطنية)، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص١٨١، وايضاً محمد الأمين ولد محمد ابريهمات، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

[٧٠] فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص٤٧.

[٧١] حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢-١٨٣.

إذ ومع كل رئيس جديد للدولة يأتي عن طريق الانقلابات يضفي على شرعية حكمه صبغة ديمقراطية لاحقاً عبر الانتخابات اللاحقة لكل انقلاب، باستثناء حالة واحدة في مسار الانقلابات وذلك بنقل السلطة من قائدي انقلاب عام ٢٠٠٥م إلى رئيس مدني، وهو الاستثناء الانتخابي الذي لم تستطيع المؤسسة العسكرية التكيف طويلاً معه حيث انقلبت عليه بعد(١٧) شهراً من الانتخابات[٧٢].

ويرى أحد الباحثين المختصين في الشأن الموريتاني (ديدي ولد السالك) أن انحراف المؤسسة العسكرية عن دورها التقليدي المعهود أي حماية الوطن وحماية مكتسباته، يعود أساساً إلى عوامل من بينها(أن ضباط المؤسسة العسكرية الموريتانية الذين تمولوا بطريق غير مشروعة من ممارسة السلطة يخافون المتابعات الجنائية والمحاكمات القضائية إذا تركوا السلطة، لانهم مارسوا الكثير من أنواع الفساد، وتمولوا من أموال الشعب الموريتاني وتركوه يرزح تحت الفقر والتخلف، بالإضافة إلى أنهم يخافون فتح ملفات حقوق الإنسان التي تلاحقهم لما قاموا به من انتهاكات عنيفة لحقوق الإنسان خلال وجودهم في مراكز القرار السياسي والأمني خلال العقود الماضية)[٧٣].

كما أن هيمنة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي الموريتاني حسب الباحث (محمد الأمين ولد محمد ابريهمات) المختص في الشأن الموريتاني، يرجع إلى عدة عوامل أهمها(سوء إدارة النخب المدنية للفائض الاقتصادي، وضعف المؤسسات الدستورية، واستخدام العنف لتحقيق غايات سياسية وربط المنصب الاداري بالثروة والمكانة والوجاهة في المجتمع) [٧٤]، وبهذا أصبحت الانقلابات العسكرية ثقافة راسخة لدى النخب السياسية ومن ضمنهم نخب الأحزاب المعارضة التي لم تستطيع الوصول إلى

---

[٧٢] المصدر نفسه، ص١٩٠.

[٧٣] نقلاً عن محمد الأمين ولد محمد ابريهمات، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

[٧٤] المصدر نفسه، ص٧٧.

السلطة، والتي أصبحت ترى بأن الانقلاب يبقى ضرورة لتهيئة الساحة السياسية لنظام ديمقراطي[٧٥].

ومنذ عام ٢٠٠٨م وإلى غاية الوقت الحاضر لم تشهد موريتانيا أي انقلاب عسكري ويعلل الباحثون السبب في ذلك إلى أن المؤسسة العسكرية قد لا تحتاج مرة أخرى إلى اللجوء إلى ألية الانقلاب العسكري كوسيلة لتغير رئيس الدولة في حال اصطدامه معها، وإنما الذهاب إلى صناديق الاقتراع لإسقاطه، أي التصويت المضاد في الانتخابات العامة والذي أطلق عليه الباحثين تعبير (الانقلاب عبر التصويت والانتخابات) لاسيما بعد أن صادقت الحكومة الموريتانية في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ١٢تموز/يوليو من عام ٢٠١٣م على مشروع مرسوم تنظيم اقتراع القوات المسلحة وقوات الأمن في الانتخابات العامة، أي أن يقوموا بالتصويت قبل يوم من الاقتراع العام حتى يتفرغوا للحفاظ على الأمن العام وحماية مراكز الاقتراع[٧٦].

وبذلك تعد المؤسسة العسكرية في موريتانيا من أهم المؤسسات التي تؤدي دوراً مهماً وحاسماً في الشأن السياسي، وأن هذه المؤسسة لا يقتصر دورها على ضبط الأمن في الداخل والوقوف في وجه أي خطر أو تهديد من الخارج، فهي مازالت تمارس تأثيرا واضحاً في التوجهات السياسية للمؤسسات الدستورية، ومازال الجيش هو القوة القادرة على التحرك الفعلي وتحقيق اختراق للسياسات الحكومية[٧٧].

المحور الرابع: المعوقات الخارجية للإصلاح السياسي والدستوري في موريتانيا.

عانت موريتانيا خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين من مجموعة من الأحداث السياسية الخارجية والتي انعكست على عملية الإصلاح السياسي

---

[٧٥] جاسم محمد أحمد، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا(١٩٩١-٢٠٠٥)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، تكريت، المجلد٣، العدد١٠، ٢٠١١، ص٢٤٧.

[٧٦] حمدي عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره،ص١٩٢، وايضاً محمد الأمين ولد محمد ابريهمات، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[٧٧] د. فدوى مرابط، مصدر سبق ذكره، ص٤٨-٥٠.

والدستوري في البلاد، ومن هذه الأحداث الأزمة الحدودية مع السنغال والعلاقات مع (إسرائيل)، كما شهدت البيئة الدولية خلال تلك الفترة تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط حكومات دول أوروبا الشرقية، وتحويل أغلب تلك الدول إلى دولة ديمقراطية تبنت التعددية السياسية كمعيار أساسي في الحكم، بالإضافة إلى ذلك شكلت المساعدات الاقتصادية الدولية ضغطاً على دول العالم الثالث ومنها موريتانيا ودفعتها إلى الإصلاح السياسي والدستوري[٧٨].

أولاً : الأزمة الحدودية مع السنغال: في ٩نيسان من عام ١٩٨٩م تفجر نزاع بين السنغال وموريتانيا، إثر عبور رعاة سنغاليون نهر السنغال وهو يمثل الحدود الفاصلة بين البلدين لترعى قطعانهم في موريتانيا، وهو ما دفع احدى نقاط حرس الحدود إلى أطلاق النار على الرعاة السنغاليون، وغداة الاحداث تم اجراء اتصالات بين الحكوميتين الموريتانية والسنغالية وتشكيل لجنة مشتركة للتحقيق حول هذا النزاع والمسؤولين عنه، إلا أن الصحافة السنغالية كان لها رأي أخر بها حول الاحداث إذ حرضت على العنف، وبهذا انتظمت عصابات حقيقية ضد التجار الموريتانيون الذي يشكلون(٨٠%) من المعاملات التجارية الصغيرة في السنغال، ومن ثم توسعت أعمال العنف بين الطرفين نتج عنها قتل المئات من مواطني البلدين ونهب وحرق كل طرف لممتلكات الطرف الأخر[٧٩].

أن الأزمة الحدودية بين السنغال وموريتانيا قد أثرت على الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا، إذ شهدت تلك الأزمة مقتل المئات من الأشخاص وموجات مدمرة من الأعمال الانتقامية، وعمليات مصادرة واسعة النطاق من قبل الطرفين بالإضافة إلى عمليات التهجير واسعة النطاق من قبل الطرفين، إذ تم

---

[٧٨] محمد محمود ولد محمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٣-٨٤.

[٧٩] هويدا عدلى رومان، ابعاد الصراع الموريتاني السنغالي، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد ٩٨، تشرين الأول ١٩٨٩، ص١٦٦، وايضاً د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

طرد(١٠٠) ألف مواطن موريتاني من السنغال، و(٨٥) ألف مواطن سنغالي من موريتانيا، وحصل العرب الموريتانيون على اراضي الزنوج الموريتانيون، وأن أغلبية الذي تم طردهم من المواطنين الموريتانيون في السنغال هم تجار ومن ثم مصادرة ممتلكاتهم من قبل الحكومة السنغالية، بالإضافة إلى عمليات السلب والقتل التي تعرض لهم المواطنين الموريتانيون في السنغال، وبالتالي فأن هذه الأزمة أثرت على الوضع الاقتصادي في البلاد و أيضا سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي، وبالنتيجة انعكست هذه الأزمة على الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها موريتانيا في سنة ١٩٩١م[٨٠].

ثانياً: العلاقات مع (إسرائيل): بدأت الاتصالات بين موريتانيا و(إسرائيل) في نهاية التسعينات في ظروف استثنائية للرئيس (ولد الطايع) الذي كان محاصراً من قبل القوى الغربية بسبب المجازر التي ارتكبها بحق الزنوج، وتلويح الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام ورقة حقوق الإنسان ضده كورقة ضغط لإجباره على التطبيع، فيما يتعلق باتهامات موجهة إلى بعض الضباط الكبار لمشاركتهم في قتل العشرات من العسكريين الزنوج وتعذيبهم دون سند قانوني، ولذلك بدأت الاتصالات الموريتانية (الإسرائيلية) السرية عبر وساطة إسبانية وحدثت لقاءات في نيويورك ومدريد وبرشلونة، وتوجت تلك اللقاءات بإعلان وزيري خارجية البلدين (محمد ولد لكحل) و(شيمون بيريس) عن فتح مكاتب لدعم المصالح عام ١٩٩٥م، وفي عام ١٩٩٩م تم الاتفاق على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفارات وأشرفت على ذلك الاتفاق وزيرة الخارجية الامريكية آنذاك (مادلين أولبرايت)، واعدة بأن تلك العلاقات ستعود بثمرات طيبة على الشعب الموريتاني[٨١].

---

[٨٠] د. ميلود عامر حاج وزهيرة مزارة، النزاعات الأثنية وانعكاساتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي(موريتانيا أنموذجا)، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، العراق، العدد٤٩، حزيران٢٠١٧، ص٣٤٦.

[٨١] حماه الله ولد السالم، موريتانيا في مواجهة الاختراق الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣٥٢، ٢٠٠٨، ص٥١-٥٢.

ولعب الغياب العربي أتجاه موريتانيا دوراً كبيراً في تحول السياسة الخارجية الموريتانية في عهد ولد الطايع عبر إقامة علاقات مع (إسرائيل)، وخاصة بعد تدهور العلاقة مع فرنسا والتي كانت الدول العربية تعوضه مادياً في كثير من الأزمات، إذ نجد أن موريتانيا تدهورت علاقاتها مع دول الخليج العربي بعد أن أيدت غزو الكويت عام ١٩٩٠م من قبل العراق، وبعد توقيع اتفاقية التمثيل الدبلوماسي بين موريتانيا و(اسرائيل)، اتخذت ليبيا موقف متشدداً فعلقت المساعدات الاقتصادية وطردت العمال الموريتانيين، أما العراق فقد تحولت العلاقة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فقد اتهمت موريتانيا العراق بأنه وراء أعمال الشغب في العاصمة نواكشوط في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٩م، وبالأخص حزب الطليعة البعثي المؤيد للعراق، مما أدى في النهاية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وأن قطع موريتانيا علاقاتها مع (الخليج العربي والعراق وليبيا) أثرت على الإصلاحات السياسية في البلاد نتيجة توقف المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها موريتانيا من تلك الدول[٨٢].

وأن تلك العلاقات الموريتانية (الإسرائيلية) أثرت على الإصلاحات السياسية والدستورية في البلاد، إذ سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي فقد أدت إلى موجة مستمرة من الغضب الشعبي تمثلت في مظاهرات رفع رايتها طلاب المعاهد والمؤسسات التعليمية، كما شكلت الأحزاب السياسية المعارضة للعلاقات مع (اسرائيل) لجنة وطنية لمحاربة تلك العلاقة[٨٣]، وفي سنة ٢٠٠٠م تأسس الرباط الوطني لمقاومة التطبيع والاختراق الصهيوني من قبل ناشطين إسلاميين وقوميين وبعض المستقلين من النقابيين، وقد شملت أعمال الرباط الوطني توعية المواطنين بمخاطر التعامل التجاري مع العدو، وحملات شعبية للتشهير بالبضائع (الإسرائيلية)، ولم يترك الرباط الوطني أي مناسبة

---

[٨٢] عزمي عاشور، موريتانيا وإسرائيل: علاقات دبلوماسية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٣٩، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص١٤٦-١٤٧.

[٨٣] المصدر نفسه، ص١٤٧، وكذلك خيري عبدالرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

وطنية أو قومية إلا وأصدر بشأنها بياناً يندد بالعلاقة الآثمة ويحض على قطعها، وبعد انقلاب عام ٢٠٠٨م قام المجلس الأعلى للدولة بتجميد العلاقات الموريتانية الإسرائيلية بعد حصار غزة مما عزز من قبول وشرعية الانقلاب[٨٤].

ثالثاً: دور الدول الكبرى: بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت فرنسا الداعم الأول والموجه للأنظمة الإفريقية ومنها موريتانيا نحو عملية التحول الديمقراطي، لذلك حث الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) الرؤساء الافارقة أثناء مؤتمر (لابول) على السعي بالإصلاحات السياسية والدستورية، بقوله(لدي مخطط بسيط يتمثل في انتخابات حرة ونزيهة، وحرية الصحافة وإشاعة العدالة وإقامة دولة الحق والقانون...) لذلك ربطت فرنسا المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية، وبهذا استجاب الرئيس ولد الطايع للشروط الفرنسية، وأعلن في خطابه الشهير الموجه إلى الشعب بمناسبة الذكرى الثلاثين لاستقلال البلاد في سنة١٩٩١م (لقد تعهدت القيادة الوطنية تعهدا لا رجعه فيه بتوفير مناخ ديمقراطي يمكن جميع المواطنين من المساهمة في عملية البناء الوطني، مساهمة مسؤولة وواعية... لذلك سيقام استفتاء من أجل المصادقة على الدستور وستنظم انتخابات حرة ونزيهة لتعيين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وتكوين أحزاب سياسية غير محدودة من حيث العدد)، وبذلك زادت المساعدات المالية الفرنسية إلى موريتانيا[٨٥].

واستمر الدعم الفرنسي للنظام الموريتاني، ووقعت الحكومة الموريتانية عدة اتفاقيات تنموية منذ سنة ١٩٩١ إلى سنة ٢٠٠٠م، وشملت مجالات مهمة من بينها البنية التحتية ودعم الميزانية، ومعالجة الفقر والمساعدات الغذائية عن طريق المركز

---

[٨٤] حماه الله ولد السالم، موريتانيا في مواجهة الاختراق الاسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص٥٧، وايضاً شيخنا محمد لفقيه، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

[٨٥] نقلاً عن د. بتار ولد إسلك، المكانة الديمقراطية في العلاقات الموريتانية الفرنسية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد١٤، كانون الثاني ٢٠١٨، ص١٠١-١٠٣.

الفرنسي للتنمية، وجاءت هذه المساعدات على شكل هبات، ومع ذلك ظلت فرنسا تتعامل مع نظام الرئيس ولد الطايع بنوع من الحذر ولم تعلن له صراحة بالمواجهة إلا عندما حاول التقرب أكثر إلى الولايات المتحدة الامريكية[٨٦]، وبعد انقلاب عام ٢٠٠٥م بدأت العلاقة الفرنسية الموريتانية تسوء مع نظام ولد الشيخ عبدالله، وخاصة بعدما أطلق سراح مجموعة من الحركة السلفية من السجون الموريتانية والمتهمة بعمليات إرهابية ضد المصالح الفرنسية، وكذلك تغيير يوم العطلة من يوم الأحد إلى يوم الجمعة، ونتيجة لذلك بدأت فرنسا بشن حملة كبيرة عبر وسائل إعلامها على قادة الانقلاب، واعتبرت أن الديمقراطية في موريتانيا كانت في مصلحة الإرهاب[٨٧].

وفي عام ٢٠٠٨م حدث انقلاب عسكري في موريتانيا، فقد ساندت فرنسا هذا الانقلاب وأن لم تعلن عن ذلك صراحة بسبب ارتباط فرنسا بسياسة الاتحاد الاوروبي والتي تعارض بشدة الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، وكأول بادرة نددت فرنسا بشدة عملية الاستيلاء على السلطة في نواكشوط باسم الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية(رومان نادال) وذلك بقولة (تعلمون مدى تمسكنا باستقرار موريتانيا... نحن نتابع الوضع وتحرص فرنسا على الحفاظ على دولة القانون تحت أي ظروف، ورفض الاستيلاء على السلطة بالقوة)، كما أعلنت المنظمة الفرانكفونية تعليق عضوية موريتانيا كأجراء عقابي، وطالبت بإرجاع السلطة الممثلة في الرئيس ولد الشيخ عبدالله إلى السلطة[٨٨].

وبعد اكتشاف وجود الغاز بكميات معتبرة داخل حدود موريتانيا، ومؤشرات لمخزونات كبيرة من معدن اليورانيوم النفيس في المنطقة الساحلية من قبل الشركة الفرنسية(أريفا)، استعانت تلك الشركة بالرئيس الفرنسي السابق (ساركوزي) للحصول على شراكة مع موريتانيا، وبهذا تغير الموقف الفرنسي من المعارض للانقلاب

---

[٨٦] المصدر نفسه ، ص١٠٤-١٠٦.

[٨٧] المصدر نفسه، ص١٠٧-١٠٨.

[٨٨] نقلاً عن د. بتار ولد إسلك، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٩-١١٠.

إلى الداعم، إذ صرح الرئيس الفرنسي خلال زيارته إلى النيجر عندما وجهت اليه الصحافة سؤال حول الانقلاب في موريتانيا، وكانت أجابته(أنتم تعرفون جيداً، هل رأى أحد في الغالب انقلابا دون مظاهرات ودون احتجاجات باستثناء فرنسا، وحين تم اعتقال الرئيس المنتخب ديمقراطيا، أنا شخصيا من طالب بالأفراج عنه)، وتزامن مع هذا الامر إعلان عن توقيع الحكومة المنبثقة عن الانقلاب مع شركة توتال الفرنسية للتنقيب عن النفط في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية[٨٩].

كما عملت السياسة الخارجية الفرنسية على تجنيب قائد الانقلاب (محمد ولد عبد العزيز) العزلة الدولية التي كانت تسعى اليها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الافريقي والاتحاد الاوروبي، ودافعت عنه في المحافل الدولية ليس حباً بموريتانيا وانما لمصالحها الاقليمية، كما صرح وزير الخارجية الفرنسي (كوشنير) في المؤتمر الافريقي المنعقد في أديس بابا عام ٢٠٠٨م بصريح العبارة (ما ينبغي حصوله في موريتانيا هو العودة إلى النظام الدستوري، وعدم القبول بأن تزعزع الانقلابات استقرار افريقيا... وبالنسبة لي لا أؤيد فرض عقوبات ولا اعتقد أن الشعب الموريتاني قادر على تحملها، ولكن يمكن بحث فرض عقوبات فردية)، كما حاولت فرنسا استمالة المعارضة التي هددت بمقاطعة الانتخابات من أجل أن تشارك في الانتخابات الرئاسية، عبر ضمانات للمعارضة بنزاهة العملية الانتخابية، ووافقت المعارضة على الدخول في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام ٢٠٠٩م، وبعد فوز (محمد ولد عبد العزيز) في تلك الانتخابات احتجت المعارضة على فرنسا لدعمها (ولد عبد العزيز)، واعتبرت أن اتفاقية داكار كان خدعة هندستها المخابرات الفرنسية[٩٠].

وواصلت فرنسا دعمها للرئيس (محمد ولد عبد العزيز) عبر الدعم المالي، كما وقعت اتفاقية بين البلدين بتمويل (١٧.٤) مليون يورو في إطار استراتيجية تخفيض الديون للتنمية الموجهة إلى موريتانيا، واعلن السفير الفرنسي في نواكشوط(ميشيل

---

[٨٩] المصدر نفسه، ص١٠٩.

[٩٠] المصدر نفسه، ص١١٠-١١١.

فانبورتير) (أن فرنسا ستقف بجانب موريتانيا وتنير لها الطريق) وأكد قائلاً (لقد استطاعت موريتانيا أن تجمع بجميع شركائها في التنمية لتحظى بالدعم المتميز... وفرنسا من جانها ستأخذ كامل حصتها من هذا الدعم، وستواصل مرافقة موريتانيا مع الاحترام الكامل لسيادتها، والتشبث بالمبادئ التي ما فتأت تنير لها الطريق) كما تعهدت فرنسا بمواصلة الدعم المالي إلى موريتانيا[٩١].

وبذلك يمكن القول أن فرنسا لها دور كبير في الاحداث التي جرت وتجري على الساحة السياسية الموريتانية من إصلاحات سياسية ودستورية ابتداء من إصلاح عام ١٩٩٠م عندما طالب الرئيس الفرنسي الأسبق(ميتران) الدولة الافريقية بإصلاحات دستورية، وربط تلك الإصلاحات بالمساعدات الاقتصادية، وكانت موريتانيا من ضمن الدول التي استجابة للمطالب الرئيس الفرنسي (ميتران) بالإضافة إلى أن سلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت في هذا البلد يكون دائما بدعم فرنسي، وحينما ترى بأن مصالحها مهددة تتدخل وهذا التدخل يشكل معوق للإصلاح السياسي والدستوري في البلاد.

أما بالنسبة التدخل الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه موريتانيا فتنطلق من رؤية مفادها إن هذه المنطقة مهمة لها ليس فقط لأنها بوابة افريقيا، بل لأنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية، فهي تحتوي على ثروة هائلة من الحديد وتطل على منطقة مهمة استراتيجياً، وبذلك أصبح مشروع الإصلاح السياسي في موريتانيا ضمن أولويات الولايات المتحدة الامريكية، على أن يضمن الإصلاح مصالحها في حاضر موريتانيا الاستراتيجي وفي مقدمتها الموارد الطبيعية (النفط والغاز) وخاصة بعد الاستكشافات المهمة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في أراضيها، إذ تم التأكد من وجود المعادن المهمة للاقتصاد العالمي (النفط والغاز والذهب والماس) هناك، لذا فان الإصلاح لابد إن يعرض عليها قبل تطبيقه لترى فيما إذا كان مستجيبا للمعايير التي تراها ملائمة

---

[٩١] نقلاً عن د. بتار ولد إسلك، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

لمصالحها و سياساتها في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، وبضوء ذلك تسمح أو لا تسمح بالمضي فيه، على أن يكون الإصلاح وفق الرؤية الأمريكية[٩٢].

وفي فترة التسعينات كان النظام السياسي الموريتاني يواجه صعوبة في التعامل مع الادارة الامريكية، إذ أعلنت الأخيرة رفضها للوضع القائم في الادارة الموريتانية، والسبب في ذلك يعود إلى الانتهاكات الكبيرة في مجال حقوق الانسان للمجتمع الموريتاني وخاصة فئة الزنوج والرق، وموقفه المؤيد للعراق أبان حرب الخليج الثانية، لذا فقد كان الثمن الوحيد للنظام الموريتاني من أجل الحصول على المساعدات المالية الأمريكية هو التطبيع مع (اسرائيل) وتبادل السفارات معها، وهو ما حدث بالفعل عندما أقدم الرئيس ولد الطايع إلى فتح باب سفارة (اسرائيل) وغلق باب سفارة العراق[٩٣].

وبعد أحداث١١أيلول/سبتمبر٢٠٠١م تحولت موريتانيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية إلى منطقة استقطاب عسكري وامني بحكم إن الصحراء الموريتانية الممتدة والمتواصلة مع الصحراء الجزائرية يمكن ان تشكل بديلاً مرحلياً عن أفغانستان بالنسبة للحركات الدينية المتطرفة، وخاصة إن هذه الصحراء تمثل العمق الخفي للحركات الدينية المتطرفة في الجزائر، وأن رموزاً كثيرة من هذه العناصر عملت في أفغانستان، ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣م بوضع خطة أمنية أطلقت عليها مشروع (مبادرة هدب الساحل) من اجل مكافحة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل بالتعاون مع موريتانيا ومالي وتشاد والنيجر وفي إطار هذا المشروع تم تكوين مجموعة من المظليين في الجيش الموريتاني تحت إشراف ضباط أمريكان[٩٤].

---

[٩٢] جاسم محمد أحمد، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا(١٩٩١-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ١٢٩.

[٩٣] د. أسعد طارش عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠-٢٦١.

[٩٤] جاسم محمد أحمد، واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا(١٩٩١-٢٠٠٥)، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.

وبعد انقلاب عام ٢٠٠٨م أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعليق مساعداتها العسكرية لموريتانيا والتي تقدر(٢٠) مليون دولار سنوياً وذلك حتى عودة الحكومة المنتخبة إلى سدة الحكم، وفي آب/أغسطس من نفس السنة أرسلت واشنطن مبعوث وزارة الخارجية الامريكية(تود موس) لنواكشوط، وبعد أن التقى بالمجلس العسكري الحاكم تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية ازاء الانقلاب، بعد أن تعهد قادة الانقلاب بمراعاة المصالح الأمريكية في موريتانيا[٩٥]، وبهذا تفضل الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار نظم غير ديمقراطية تضمن مصالحها على نظم ديمقراطية قد تتأثر في ظلها مصالحها، وبذلك فهي لا تتردد في أن التضحية بالمبادئ الديمقراطية لحساب المصالح[٩٦].

رابعاً: المؤسسات المالية الدولية: خلال الثمانينات من القرن العشرين تعرضت موريتانيا لموجة من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، مما أثر على الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد، إذ أتسم الناتج المحلي بالتباطؤ الشديد، وزاد عجز ميزان مدفوعاتها وتراكمت عليها الديون الخارجية، الأمر الذي عرضها للكثير من الضغوط لرسم سياسات تصحيحية جديدة ملائمة لمواجهة هذه الأوضاع الاقتصادية، لهذا سعت الحكومة إلى الانفتاح على الخارج كجزء من برنامج اقتصادي إصلاحي، مما دفعها إلى التعاون مع بعض المؤسسات المالية الدولية(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ومن شروط هاتين المؤسستين أنهما لن تقدما أي قروض أو منح للدولة النامية مالم تأخذ هذه الدول بأسباب الإصلاح السياسي والدستوري، وبالاقتصاد المرتبط بالنظام الرأسمالي، وبذلك أصبح التحول نحو الديمقراطية بالنسبة لموريتانيا أمر لا مفر منه، وبهذا كان الإصلاح الاقتصادي وبضغط من المؤسسات المالية كان حاسما في جر النظام الموريتاني نحو الالتحاق بقطار الديمقراطية، وهذا ما تحقق فعلياً بعد سنة ١٩٩١م وبهذا فأن الشروط

---

[٩٥] شيماء محي الدين محمود، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١.

[٩٦] جاسم محمد أحمد، واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا(١٩٩١-٢٠٠٥)، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

التي فرضتها المؤسسات المالية اتجاه موريتانيا تعتبر معوق للإصلاح السياسي والدستوري بسبب عدم قدرة الدولة على سداد الدين الخارجي [٩٧].

الخاتمة:

تعاني موريتانيا من تحديات داخلية وخارجية أسهمت في أعاقة الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا، فعلى الصعيد الداخلي نجد من الناحية الاجتماعية إن القبيلة هي التي تهيمن وتسيطر على النظام السياسي الموريتاني، مما جعل الديمقراطية في موريتانيا توصف ب(الديمقراطية القبلية) والسبب يعود في ذلك هي إن القبيلة السمة السياسية في المجتمع الموريتاني، كما أن الولاء للقبيلة تطغى على الولاء للدولة، وتعاني موريتانيا ايضاً من ظاهر الرق التي لا تزال تمارس بشكل فعلي في جميع انحاء البلاد، وأن القوانين التي صدرتها الدولة بإلغاء العبودية منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحاضر مازالت حبر على ورق، وأن عدم تنفيذ تلك القوانين يشكل عائقاً لتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري وبالتالي يشكل هذا الأمر أزمة اندماج وطني، ومن الناحية الاقتصادية تعاني موريتانيا من ضعف في اقتصادها والتي يتسم بالضعف وعدم الاستقرار نتيجة الفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة، مما أدى إلى زيادة الفقر بين سكانها وارتفاع في البطالة فضلاً عن المديونية الخارجية من الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية، ومن الناحية السياسية نلاحظ عدم وجود معارضة وطنية حقيقية والسبب في ذلك يعود إلى غياب الأيديولوجية السياسية فضلاً عن افتقارها للثقافة الديمقراطية في الممارسة الميدانية، بالإضافة إلى ذلك لجوء شخصيات معارضة إلى الحزب الحاكم وتحول هؤلاء عن مواقفهم السياسية نتيجة قبول بمنصب سياسي واغراءات مادية، ومن المعوقات السياسية التي تعاني منها موريتانيا هو الفساد السياسي والاداري ونتيجة لذلك تحتل موريتانيا المرتبة(١٤٤) من أصل (١٧٨) في تقرير مؤشر مدركات الفساد والصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨م، فضلاً عن هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة

---

[٩٧] أسماعيل بوقنور، مصدر سبق ذكره، ص٨٠-٨١.

السياسية، إذ استطاعت المؤسسة العسكرية من احداث(١٥) انقلاب عسكري، وأن جميع رؤساء الجمهورية في موريتانيا بعد عام ١٩٧٨م هم من المؤسسة العسكرية باستثناء فترة (سيدي محمد ولد الشيخ) الذي لم يدم طويلاً في الحكم بعد انقلاب عسكري حدث في عام ٢٠٠٨م، لذ فأن المختصين في الشأن الموريتاني يرون بأن هناك تناوب عسكري سلمي على السلطة بعد عام ٢٠٠٨م بدلاً من أن يحدث انقلاب عسكري اخر، إذ اتفق الجنرالات في موريتانيا على أن يسلموا الراية لاحدهم وهو ما حدث فعلا بعدما تنازل الرئيس (محمد ولد عبد العزيز) طواعية عن السلطة حفاظاً على الدستور، ورشح وزير الدفاع (ولد الغزواني) المدعوم من قبله ومن قبل الحزب الحاكم(حزب الاتحاد من أجل الجمهورية) في الانتخابات الرئاسية التي حدثت في حزيران من عام ٢٠١٩م وفاز بها بعد حصوله على نسبة(٥٢%) من اصوات الناخبين، ومن التحديات الخارجية التي تعاني منها موريتانيا هو دور الدول الكبرى والمنظمات المالية الدولية وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية التي تبحث عن مصالحها في هذه المنطقة الغنية بالموارد المعدنية، إذ نجد بأن فرنسا لها الدور الكبير في الاحداث التي تجري على الساحة السياسية الموريتانية من إصلاحات سياسية ودستورية تناسب سياستها ومصلحتها الداخلية، بالإضافة إلى الاحداث الخارجية كالأزمة مع السنغال والعلاقة مع إسرائيل وبالتالي دخول البلاد في حالة من عدم الاستقرار السياسي مما كان لها انعكاس على الإصلاحات السياسية والدستورية.

المستخلص:

تعاني موريتانيا من معوقات داخلية وخارجية كانت السبب في إعاقة الإصلاحات السياسية والدستورية في البلاد ومن هذه المعوقات الداخلية، المعوق الاجتماعي والمتمثل بـ(ظاهرة القبيلة والرق، والأمية)، والمعوق الاقتصادي والمتمثل ب(ظاهرة البطالة والفقر والمديونية الخارجية)، والمعوق السياسي والمتمثل ب(غياب المعارضة الحقيقية والفساد السياسي والاداري وازمة الشرعية في الحكم)، والمعوق الدستوري المتمثل ب(علوية المؤسسة التنفيذية وبالتحديد رئاسة الجمهورية وغياب المؤسسة التشريعية عن

دورها المعتاد)، بالإضافة إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على جميع المؤسسات الدستورية سواء كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن المعوقات الخارجية تتمثل بالأزمة مع السنغال والتي أثرت على الاقتصاد الموريتاني، فضلاً عن تدخل الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، التي تبحث عن مصالحها في هذه المنطقة.

Abstract

Mauritania suffers from internal and external obstacles that have hindered the political and constitutional reforms in the country one of these internal obstacles is the social obstacle which is the phenomenon of the tribe, slavery and illiteracy and the economic obstacle which is (the phenomenon of the unemployment, poverty and external indebtedness) and the political obstacle which is (the absence of the real opposition and the political and administrative corruption and the legitimacy crisis in governance), The constitutional obstacle which is(the supremacy of the executive institution from its usual role) in addition to the dominance of the military establishment on all constitutional institutions directly or indirectly.

The external obstacles are the crisis with Senegal which affected the Mauritanian economy ،and the relationship with(Israel) which was rejected by the opposition parties and the Mauritanian society, as well as the intervention of major countries and international financial institutions (the international monetary fund and the world Bank) that are seeking for their interests in this region .